اخبار المالية

دائرة المالية
Department of Finance

حكومة دبي
GOVERNMENT OF DUBAI

العـــدد : 24

8 —14 يونيو

نشرة اقتصادية مالية تصدر عن إدارة الدراسات الإقتصادية والمالية بـ دائرة المالية – حكومة دبي

هيكلة «دبي للاستثمار» ترافق توسعها والأصول 15 ملياراً

كشف خالد بن كلبان العضو المنتدب، وكبير المسؤولين التنفيذيين لمجموعة «دبي للاستثمار» عن بدء المجموعة خطة هيكلة شاملة في الشركات الستة التابعة لها لدعم خططها الاستثمارية التوسعية داخل وخارج الدولة. وقال بن كلبان بأن المجموعة بدأت بتنفيذ خطة توسع تشمل أسواقا جديدة داخل وخارج الدولة بما يتيح لها فرص نمو وربحية تزيد عن الأسواق التقليدية.وأوضح «بأن السياسة التحفظية المدروسة وتوزيع المخاطر الذي اتبعته المجموعة كان »حائطاً فولاذياً وفر الحماية لأصول المجموعة وردع تداعيات الأزمة المالية العالمية بعدم تعريضها للخسائر».ووصف بن كلبان « محفظة المجموعة الصناعية بأنها الأكثر نموا فيما تحولت محفظة العقارات إلى الاستقرار في حين لاتزال محفظة الأسهم ترزح تحت تقلبات السوق».وأشار إلى أن «أصول المجموعة البالغة 15 مليار درهم ترسم صورة واضحة ودقيقة لقوة ملاءتنا المالية ما يجعلنا على ثقة بنجاح الخطة التوسعية وتحقيق النمو والأرباح».وحذر بن كلبان «من تعرض صناعة الزجاج الوطنية إلى حرب معلنة من بعض المطورين والشركات الاستشارية في مشاريع القطاعين الخاص والحكومي فضلاً عن سيناريوهات دولية بهدف إضعاف هذه الصناعة عبر إغراق السوق.وانتقد بن كلبان غياب الأنظمة والمقاييس المتعلقة بتصنيف مادة الزجاج المستورد الذي يضيع موارد كثيرة على الدولة. وطالب بتشريعات تحمي الصناعة الوطنية من الإغراق.

تعليق

الاغراق مصطلح يصف حالة بيع السلع في الأسواق الأجنبية بأسعار تقل عن تكاليف إنتاجها، أو تقل عن الأسعار الموضوعة للسلع المماثلة داخل البلد المنتج. والإغراق ظاهرة منوطة بالأسواق الرأسمالية، وهي سياسة تمارسها الشركات الاحتكارية ولاسيما التسويقية منها، من أجل زيادة قدرتها التنافسية وسيطرتها على الأسواق المحلية والأجنبية وتضخيم أرباحها بأكبر قدر مستطاع. وتُعرِّف الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة(Gatt)، الإغراق بعملية توزيع إنتاج بلد معين في أسواق بلد آخر بسعر أقل من السعر الطبيعي normal price، وترى أن تطبيق هذه السياسة قد يلحق أضراراً ببعض الصناعات ولاسيما الصناعات الناشئة، ويعوّق بناء صناعات جديدة في الدول التي تتعرض لسياسة الإغراق. عندما تمارس الإغراق مؤسسات غير مرتبطة بالإنتاج، أو جهات حكومية، فإنها ترمي إلى التصدير بأسعار أخفض من أسعار شراء المنتجات المماثلة في الأسواق المحلية. وتغطى الخسارة في مثل هذه الحالة من موازنة الدولة عادة. ويشير وجود إعانات التصدير export subsidies وتجاوزها مستويات معينة إلى حالة الإغراق في غالب الأحيان، ويعدّ برهاناً على وجود هذه الحالة. ولمواجهة الأضرار المحتملة الناتجة عن ظاهرة الإغراق، يطبق الكثير من الدول كالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانية وكندا وأسترالية تشريعات إجراءات مضادة للإغراق anti dumping legislations لحماية منتجاتها وخاصة عندما تتوقع الدولة أن يؤدي استيراد المواد الخاضعة لسياسات الإغراق إلى إلحاق أضرار بالصناعات المحلية. وغالباً ما تطبق التشريعات المضادة للإغراق في الحالات التالية: عند استيراد بضائع بسعر أقل من تكلفة إنتاجها. عندما يصبح بالإمكان إنتاج سلع مماثلة بديلة اقتصادياً وذات ريعية كافية. عندما يتوقع أن يُحدث الاستيراد أضراراً جسيمة فيما يتعلق باستخدام القوة العاملة وتشغيلها.

عندما تكون الصناعة المحلية المعرضة للضرر قادرة، بفضل استخدام السياسات المضادة للإغراق، على الصمود والاستمرار بالكفاية الاقتصادية اللازمة. يسود الاعتقاد لدى الكثير من الدول أن الاستمرار في اعتماد سياسات الإغراق وتكرار مثل هذه السياسات على مجموعات معينة من السلع الأجنبية، يؤدي إلى وجود إحساس بعدم الأمان لدى الصناعات المحلية المقابلة، ويقلل من دوافع التنمية.

المصدر: : البيان

لدولية

فرنسا تخفض النفقات العامة بواقع 45 مليار يورو
صفحة 02 ◄

زيادة كبيرة في العجز التجاري الامريكي وهجوم على الصين
صفحة 02 ◄

الاقليمية

66 مليار ريال إيرادات السياحة المحلية السعودية
صفحة 04 ◄

ميزانية سلطنة عمان تسجل فائضا بـ 1.8 مليار دولار حتى ابريل الماضي
صفحة 04◄

المحلية

البنك الدولي: الإنفاق المالي القوي لأبوظبي يسرع تعافي الاقتصاد
صفحة 05 ◄

توقعات بزيادة فائض الامارات التجاري 15% في 2010
صفحة 06◄

المقال الأسبوعي : أزمة اليورو
صفحة 07 ◄

14 يونيو 2010

فرنسا تخفض النفقات العامة بواقع 45 مليار يورو

أعلنت الحكومة الفرنسية التي بدأت على غرار شركائها الاوروبيين جهودا كبيرة لخفض العجز في موازنتها، خفض النفقات العامة بواقع 45 مليار يورو من الآن وحتى عام 2013 لجعل العجز العام عند نسبة 3% من اجمالي الناتج الداخلي. وقال رئيس الوزراء فرانسوا فيون في اجتماع عام "لقد تعهدنا ان نخفض عجزنا من 8% الى 3% بحلول 2013، وان كل جهودنا ستتركز على هذه الاولوية، وهذا يعني في المطلق انه ينبغي ان نخفض العجز بواقع 100 مليار يورو من الان وحتى 2013". وعمد رئيس الوزراء الى تفصيل ذلك بالقول: "100 مليار يورو سنجد نصفها في تخفيضات النفقات والنصف الاخر في زيادة العائدات". وبحسب فيون، فان الخمسين مليار يورو سيتم الحصول عليها من خفض النفقات العامة بواقع 45 مليار يورو ومن خفض قيمة بعض الحوافز الضريبية بقيمة خمسة مليارات يورو. اما بالنسبة الى زيادة العائدات، فقد راهن فيون على "35 مليارا من خلال استرداد خسائر الفاتورة الاقتصادية بعد الازمة"، واوضح ان النمو يعود كلما تبدا العائدات بالازدياد. والخمسة عشر مليارا الاخرى "ستجمع مع نهاية الاجراءات التي اتخذناها لتحريك الاقتصاد والتي لن تستمر بالطبع الى ما بعد فترة الانتعاش". وتحت ضغط الاسواق والمانيا، اثر الازمة اليونانية، اعلنت الحكومة الفرنسية منذ بضعة اسابيع سلسلة اجراءات لخفض العجز مثل تجميد نفقات الدولة، ولكن من دون تحديد ارقام التوفير الذي تنوي تحقيقه. وتتوقع فرنسا هذه السنة عجزا تاريخيا بنسبة 8% من اجمالي الناتج الداخلي. وتعهدت باريس لدى شركائها الاوروبيين بجعل العجز 6% في 2011 و4,6% في 2012 و3% في 2013.

تعليق

يمكن تلخيص الأسباب الرئيسية لعجز الموازنة العامة فى التوسيع في دور الدولة للإنفاق العام، و ذلك من خلال زيادة متطلبات واحتياجات المواطنين . - ضعف النمو الاقتصادي و تقلص موارد الدولة . ارتفاع الضرائب غير المباشرة خاصة ، وهو ما يؤدي الى ارتفاع الأسعار ، و الذي ينتج عنه المطالبة برفع الأجور أي ضرورة تدعيم الدولة للأجور . ارتفاع الاقتطاعات على العائدات للعائلات يؤثر على القدرة الشرائية ، و من ثم على ادخارهم ، وبصفة عامة يمكن أن ندرج هذه الأسباب في سببين رئيسين هما زيادة الإنفاق الحكومي. تقلص الموارد العامة . يقصد ترشيد النفقات العامة : وهو تطبيق عملي لأفضل كفاءة في توزيع الموارد ، فهو يشمل بالضرورة الحد من الإسراف في كافة المجالات و الأخذ بمبدأ الإنفاق لأجل الحاجة الملحة لتحقيق النمو المطلوب في الاقتصاد الوطني .

المصدر: : الأسواق.نت

زيادة كبيرة في العجز التجاري الامريكي وهجوم على الصين

زاد العجز التجاري الامريكي في ابريل الى اعلى مستوى له في 16 شهرا، مع تراجع كل من الصادرات والواردات قليلا. وحسب ارقام وزارة التجارة الامريكية بلغ اجمالي عجز الميزات التجاري 40.3 مليار دولار، بزيادة 0.6 في المئة عن شهر مارس. وتراجعت الصادرات بنسبة 0.7 في المئة عن الشهر السابق لتصل الى 148.8 مليار دولار، في حين تراجعت الواردات بنسبة 0.4 في المئة الى 189.1 مليار دولار. واظهرت الارقام زيادة كبيرة في العجز التجاري مع الصين بنسبة 14.3 في المئة، ليصل الى 19.3 مليار دولار وهو اعلى مستوى للعجز منذ نوفمبرالثاني العام الماضي. وكانت الصين اعلنت من قبل عن فائض تجاري اكبر من المتوقع في شهر مايو، ما اعتبر مبررا لحجج من يقولون في واشنطن ان العملة الصينية مقدرة باقل من قيمتها. وقال وزير الخزانة الامريكي تيموثي غيثنر امام لجنة المالية في مجلس الشيوخ يوم الخميس ان الاصلاحات الاقتصادية العالمي تتعطل بسبب رفض الصين اعادة تقييم عملتها. ويتخذ اعضا اللجنة من الديموقراطيين والجمهوريين موقفا متشددا ويهددون بفرض عقوبات تجارية على الصين اذا لم ترفع قيمة عملتها. ويعتقد البعض ان العملة الصينية، اليوان، مقيمة باقل من قيمتها الفعلية بنسبة 40 في المئة.

تعليق

الرينمنبي (التسمية الرسمية لعملة الصين)، أو ما يعرف باليوان هو عملة الصين الأساسية، والتي يتهمها العالم، بصفة خاصة الولايات المتحدة، منذ أكثر من عشر سنوات بأنها تقيمه بقيمة تقل عن قيمته الحقيقية، وهو ما يتسبب في منح الصين ميزة تنافسية زائفة تنبع أساسا من انخفاض معدل صرف اليوان بالنسبة للعملات الأجنبية، الأمر الذي يجعل الصادرات الصينية رخيصة نسبيا بالنسبة لمنافسيها في دول العالم المختلفة. فمن وقت لآخر تشير التقارير الى أن قيمة اليوان تقل عن القيمة الحقيقية له، وأن اليوان الرخيص هو احد الأسلحة الفتاكة التي توجهها الصين الى الصناعة العالمية، وبصفة خاصة الصناعة الأميركية، بحيث تحولت الصين وفي غضون فترة زمنية قصيرة جدا الى المصدر رقم 1 في العالم، وسرعان ما حلت السلع الصناعية الصينية محل مثيلتها في معظم دول العالم، وتحولت الصين بالتالي الى صاحبة أعلى معدل للنمو الحقيقي في العالم، وصاحبة أكبر فائض تجاري في العالم، وصاحبة أكبر احتياطي نقدي في العالم، ولم تجد الصين خيارا آخر لاستخدام احتياطياتها النقدية الضخمة سوى في الاستثمار في شراء السندات الأميركية وبحيث تحولت الصين أيضا الى أكبر ممول للدين الحكومي الأميركي، بل وسيشهد هذا العام حلول الصين في مرتبة ثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة، متخطية بذلك ألمانيا واليونان. بل أكاد اجزم أنه اذا استمر الاقتصاد الصيني في تحقيق هذه المعدلات المبهرة للنمو فانه سرعان ما سيوجه الضربة القاضية للاقتصاد الأميركي ليزيحه عن قائمة أكبر اقتصاد في العالم.

المصدر: : BBC Arabic

صندوق النقد يدرس آليات لمراقبة أكبر 5 اقتصادات في العالم

توقع البنك الدولي في تقرير نصف السنوي نشره في واشنطن أن يحقق النمو العالمي معدلات بين 2.9 و3.3 هذه السنة. من جهة أخرى، أعلن صندوق النقد الدولي في بيان، انه سيراقب في شكل دقيق التوجهات الاقتصادية في أكبر خمسة اقتصادات في العالم، وقال إنه سينشر تقارير دورية ليوضح جلياً المعضلات المحتملة التي يمكن أن تتسبب بها خارج نطاق حدودها. ولفت موقع «لا تريبون» الفرنسي، إلى أن الصندوق سيصدر تقاريره عن هذه الاقتصادات بالتزامن مع تقريره السنوي. وتتضمن التقارير مدى انعكاس تطورات أكبر خمسة اقتصادات في العالم: الولايات المتحدة، الصين، الاتحاد الأوروبي، بريطانيا واليابان على الاقتصاد العالمي، خلال الشهور الـ 18 أو الـ 24 المقبلة. وأعلن مدير الصندوق دومينيك ستروس – كان عن إرادته في توسيع وسائل تدخل الصندوق لدى الدول الأعضاء، وقال: «يجب على صندوق النقد أن يتكيّف مع التحديات الجديدة وأن يمسك بأدوات تمكّنه من تقويم الأخطار التي تواجه الاستقرار العالمي والتخفيف منها بأفضل الأدوات المتاحة لاستعادة الثقة، عندما تعجز جهود الإجراءات الوقائية داخل تلك الاقتصادات عن ضبط الاوضاع».

المصدر: : الخليج

اوبك تخفض توقعاتها لنمو الطلب على النفط في 2010

قالت منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) يوم الاربعاء ان سوق النفط ليس فيها متسع لمزيد من امدادات الخام وقلصت توقعاتها لنمو الطلب العالمي على النفط في عام 2010 بينما رفعت توقعاتها لمستوى الامدادات من خارج المنظمة. وذكر التقرير الشهري لاوبك -التي تنتج أكثر من ثلث انتاج النفط في العالم- أن الطلب العالمي على النفط سيرتفع بواقع 940 ألف برميل يوميا في 2010 وهو مستوى أقل بواقع عشرة الاف برميل يوميا عن تقديراتها السابقة. في الوقت نفسه قالت أوبك ان انتاج الخام من خارجها سيرتفع بواقع 640 ألف برميل يوميا هذا العام مقارنة مع تقديراتها السابقة بزيادة قدرها 530 ألف برميل يوميا. أضافت في التقرير "يتوقع أن يبلغ الطلب على نفط أوبك 28.8 مليون برميل يوميا في 2010 بعد تعديل بالخفض بواقع 70 ألف برميل يوميا من تقديرات سابقة. "لن يترك ذلك مجالا لامدادات اضافية من الخام في السوق." وتابعت تقول في التقرير ان الطلب العالمي الاجمالي يتوقع أن يبلغ 85.4 مليون برميل يوميا في المتوسط في 2010 لكن الطلب على خامها سينخفض بواقع 175 ألف برميل يوميا مقارنة مع العام السابق. وأضافت أنه في حين أن بيانات صدرت مؤخرا تشير الى أن نمو الطلب كان أعلى بقليل من التقديرات في النصف الاول من العام الا أن الطلب في النصف الثاني يمكن أن يتأثر بالتباطؤ الاقتصادي الاكبر من المتوقع. وخفضت ادارة معلومات الطاقة الامريكية يوم الثلاثاء توقعاتها لنمو الطلب على النفط هذا العام بسبب أزمة ديون منطقة اليورو. ورغم ذلك فان انتاج أعضاء أوبك آخذ في الزيادة.

المصدر: : رويترز

66 مليار ريال إيرادات السياحة المحلية السعودية

قدرت الهيئة العامة للسياحة والآثار السعودية إيرادات السياحة" في المملكة خلال عام 2010 بنحو 66 مليار ريال سعودي بنسبه زيادة نمو 4.76 بالمئة عن عام 2009 ، معربة عن توقعها أن تصل الإيرادات السياحية الكلية إلى 118 مليار ريال في العام 2015 وما قيمته 232 مليار ريال في العام 2020. وأوضح نائب رئيس الهيئة للاستثمار الدكتور صلاح البخيت في العرض الذي قدمه بعنوان "تحفيز بيئة الاستثمارالسياحي في المملكة" خلال فعاليات معرض"ستي سكيب" في محافظة جدة بأن التقديرات تشير إلى ارتفاع إيرادات النقل لتصل إلى30 مليار ريال عام 2010 بنسبة زيادة 8 بالمئة عن عام 2009، في حين زادت إيرادات المطاعم والمقاهي وفقا للتقديرات الأولية إلى 36 مليار ريال عام 2010 بنسبه نمو مقدارها 9 بالمئة عن عام 2009. وأكد البخيت أن عدد الوظائف المباشرة بالقطاعات السياحية ارتفعت في الفترة من عام 2000 إلى 2009 من 333 الفا و 125 وظيفة إلى 457 الفا و 658 بنسبة زيادة بلغت 37 بالمئة، بينما زاد عدد السعوديين العاملين بالقطاعات السياحية من 66 الفا و 704 وظيفة إلى 117 الفا و384 في الفترة نفسها بنسبة بلغت60 بالمئة. وأوضح نائب رئيس الهيئة السعودية للاستثمار بأن الهيئة تسعى ومن خلال خطواتها المقبلة إلى تأسيس شركة للتنمية السياحية "شركة قابضة" بغرض تحديد الفرص الاستثمارية السياحية وتأسيس شركات التطوير السياحي في المناطق السياحية الجديدة بالشراكة بين الدولة والقطاع الخاص.

المصدر: : واس

التضخم السنوي بالاردن يرتفع الى 5.2 بالمئة في مايو

أظهرت بيانات نشرتها دائرة الاحصاءات العامة بالاردن يوم الاربعاء أن معدل التضخم بالاردن ارتفع الى 5.2 بالمئة على أساس سنوي في مايو أيار من 4.9 في المئة في ابريل. وبحسب البيانات التي تستند الى طرق حساب تعود الى 2006 زاد التضخم في المملكة المستوردة للنفط الى 4.9 بالمئة في الاشهر الخمسة الاولى من العام مقارنة مع الفترة ذاتها من العام الماضي نتيجة ارتفاع تكاليف الطاقة. وعلى أساس شهري ارتفع مؤشر اسعار المستهلكين 0.4 بالمئة على خلفية ارتفاع تكاليف النقل والملابس والاحذية والخدمات الطبية في المؤشر بالاضافة الى ارتفاع تكاليف الطاقة والاضاءة. وكان التضخم تراجع بشدة العام الماضي الى نحو ثلاثة بالمئة بفعل تراجع أسعار الطاقة وضعف الطلب المحلي خلال الازمة الاقتصادية العالمية بعدما زاد عن العشرة بالمئة في 2008 نتيجة صعود أسعار النفط والسلع الاولية الى مستويات قياسية

تعليق

يقدر متوسط التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 2% على أساس سنوي في عام 2009، بعد أن كانت نسبته 11% على أساس سنوي في عام 2008. وعلى الرغم من أن التوجه كان مماثلاً، إلا أن تقلبات الأسعار لم تكن موحّدة في دول مجلس التعاون الخليجي. وقد لوحظت أقوى التغيرات في معدلات التضخم في دولة قطر، في حين بقي التضخم منخفضاً نسبياً وثابتاً في البحرين. وكان الارتفاع الكبير في أسعار السلع الأساسية مصدراً للقوة في عام 2008، وفي الوقت نفسه نتيجة للضعف المتزايد في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي. وقد فرض الارتفاع الكبير في أسعار المواد الغذائية ضغوطاً متزايدة على حالة التضخم (الأمور الفرعية مثل الغذاء والإيجار مثلت حوالي 50؟ من مؤشرات أسعار المستهلكين المختلفة). وأدّى ارتفاع أسعار الطاقة إلى زيادة مفاجئة في عائدات النفط، ما أسهم في دعم النمو الاقتصادي وتعزيز السيولة النقدية. كما ساعد الارتفاع الكبير في السيولة على تعزيز التوسع الائتماني وإحداث قفزة في الإنفاق، ما أدى بدوره إلى تضييق دائرة التمويل الجانبي، وخاصة في قطاع العقارات.

المصدر: : رويترز

ميزانية سلطنة عمان تسجل فائضا بـ 1.8 مليار دولار حتى ابريل الماضي

ارتفع فائض ميزانية سلطنة عمان الى711.6 مليون ريال او مايعادل 1.85 مليار دولار في الفترة من يناير إلى ابريل الماضي مدفوعا بارتفاع اسعار النفط ،بحسب تصريحات وزارة الاقتصاد. وسجلت سلطنة عمان فائضا في الميزانية بنحو 101 مليون ريال خلال نفس الفترة من العام الماضي و421 مليون ريال في الربع الاول من العام الجاري. وارتفعت عائدات سلطنة عمان بنسبة41.9% الى 2.940 مليار ريال في الاشهر الاربعة الاولى من العام الجاري مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي بينما زادت النفقات بنسبة 13% الى2.228 مليار ريال. وخلال نفس الفترة من العام الجاري تضاعفت عائدات النفط العمانية الى 1.989 مليار ريال مرتفعة من999 مليون ريال في نفس الفترة من العام الماضي. وتم تخطيط الميزانية العامة لسلطنة عمان هذا العام بناء على سعر 50 دولارا لبرميل النفط وكانت تتوقع عجزا بحوالي800 مليون ريال.

المصدر: : الأسواق.نت

بدء العمل بقرار مواجهة غسل الأموال وتمويل الارهاب .. "هيئة الأوراق المالية " تحظر فتح حسابات أو إجراء صفقات بأسماء مستعارة

بدأ العمل بقرار إجراءات مواجهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الذي اصدره سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع في 16 مارس الماضي . ويقضي القرار أن تسري احكامه على الأسواق والشركات والمؤسسات المرخص لها من قبل الهيئة وعلى اعضاء مجالس إداراتها والعاملين لديها . كما تسري احكامه على فروع الشركات والمؤسسات التي تقع خارج الدولة إذا كانت الدول التي توجد فيها هذه الفروع لا تطبق مثل هذه الاجراءات المنصوص عليها في هذا القرار أو تطبق اجراءات أقل مستوى منها .

تعليق

تتمثل الآثار السلبية والتي تفرزها عمليات غسيل الأموال لإخفاء الحقيقة من مصدر الأموال تدفع كلها باتجاه تآكل الاقتصاد والنظام والمجتمع فهي: 1) تعزز من انتشار الجرائم الأصلية مثل المخدرات والفساد الإداري والفساد السياسي حيث إنها تضمن للمجرمين أن تعود الأموال المحصلة من جرائمهم بالنفع إليهم في نهاية المطاف دون خوف من ملاحقتهم بسبب عدم شرعية تملكهم لهذه الأموال. 2) تشوه الاقتصاد بإبعاد عنصرية في الربح والمنافسة في قيادة السوق وبإحلال الجريمة وأموالها من خلال غسيل الأموال المتأتية من مكانها مما يضر بسمعة البلد وببرامجه الاقتصادية في استقطاب الاستثمارات. 3) تحت ظل غسيل الأموال وإطلاق عمليات الخصخصة والخطر الكبير في العمليات الأخيرة هو من فوز المنظمات الإجرامية بالمزادات التي تطرح لبيع أسهم الحكومات في المشاريع العامة بسبب قدراتها المالية لتقديم أفضل عروض الشراء. 4) تشوه السوق بخلق فجوة بين الادخار والاستثمار خصوصاً عندما يتم الغسيل بوسائل تقوم على إبعاد الأموال غير المشروعة إلى الخارج فمن الممكن أن يؤدي تنامي التهريب إلى وقوع عجز في ميزان المدفوعات مع ما يستتبع ذلك من تأثير سلبي على أسعار الصرف وأسعار الفوائد وقد تضطر الدول في هذه الحالة إلى تعويض نقص الادخار لتلبية احتياجات الاستثمار الإجمالي إلى الاقتراض من الخارج مع ما في هذا من خطر الوقوع تحت مديونية قد تهدد بالتحول عبئاً ثقيلاً على كاهل الاقتصاد القومي. 5) إلحاق الضرر بالمصارف إن الأموال المتحصلة من الجرائم الأخلاقية تأتي فجأة وتسحب أيضاً فجأة لعوامل ليس لها صلة بالسوق الأمر الذي يمكن أن يتسبب بمشكلة سيولة ويدفع المودعين لسحب أموالهم فجأة وبسرعة غير متوقعة. 6) تضر بأداء الأسواق المالية وشفافيتها وتزيد من مخاطرها لأن اللجوء إليها لشراء الأوراق المالية هو ليس بهدف الاستثمار بل لإتمام مرحلة معينة من مراحل غسيل الأموال يتم بعدها بيع الأوراق المالية بأي سعر وبسرعة بكميات ضخمة الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الأسعار وبالتالي تؤدي إلى خسائر فادحة للمستثمرين الآخرين وبهذا تتحول عمليات التشويه هذه إلى عائق أمام السياسات الساعية لاجتذاب الاستثمارات المشروعة والمؤسف أن التأثير السلبي لغسيل الأموال يميل إلى أن يكون أكبر بكثير في الأسواق الناشئة منه في الأسواق الكبرى. 7) تشوه صورة المؤسسات الوطنية بتحفيز إنشاء المؤسسات الدمى (الوهمية أو الصورية) التي لا تزاول نشاطها حقيقياً ولكنها مجرد واجهة تخفي وراءها النشاط غير المشروع لاستخدام ذممها المالية أو كيانها المعنوي في عقد الصفقات أو إجراء التحويلات أو فتح الحسابات في المصارف ثم تهريب الأموال إلى الخارج.

المصدر: : الخليج

البنك الدولي: الإنفاق المالي القوي لأبوظبي يسرع تعافي الاقتصاد

أكد البنك الدولي أن الإنفاق الجاري الضخم من المالية العامة من قبل حكومة أبوظبي ساهم في تسريع وتيرة تعافي اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة، معتبراً أن عرض التسوية الذي تقدمت به مجموعة دبي العالمية مؤخرا لدائنيها قد اسهم في زيادة الوضوح بشأن الآفاق الاقتصادية الإيجابية للدولة. وقال البنك الذي سيعقد في أبوظبي الأسبوع المقبل مؤتمرا حول التدفقات المالية العربية بعد الأزمة، إنه على الرغم من أن أبعاد الأزمة المالية في دبي ما زالت قائمة، الا ان عرض إعادة هيكلة ديون مجموعة دبي العالمية من شأنه ان يعكس افاق النمو الايجابي لاقتصاد الإمارات. وتوقع البنك أن يُساعد الإنفاق المالي المتواصل من قبل أبوظبي في مساندة "نهج مراكز الخدمات" لتعزيز التكامل والتنمية الاقتصادية في الدولة. واوضح البنك الدولي ان التوطين المالي في المنطقة من شأنه كذلك ان يوفر ملاذاً آمناً لرؤوس الأموال العربية ضد تقلبات أسواق المال العالمية وصدمات السياسات النقدية التي تتسبب فيها البلدان الصناعية، وذلك في وقت تتزايد فيه الضغوط للتحرك باتجاه تصميم ترتيبات إقليمية مدعومة بجهود دولية تهدف الى اعادة رسم هندسة النظام المالي العالمي في أعقاب الأزمة المالية عالمية.

المصدر: : الاتحاد

توقعات بزيادة فائض الامارات التجاري 15% في 2010

قال مسؤول في مجال التجارة الخارجية يوم الجمعة ان فائض الميزان التجاري للامارات العربية المتحدة لعام 2010 من المتوقع ان يزيد 15 في المئة عما كان عليه في 2009. وكان الفائض التجاري للامارات بلغ 16.1 مليار دولار العام الماضي. وقال عبد الله الصالح المدير العام في وزارة التجارة الخارجية ان الصادرات غير النفطية في عام 2010 من المتوقع ان تقفز 23 في المئة عن مستواها في 2009 وان السلع التي يعاد تصديرها من المتوقع ان ترتفع بنسبة 13 في المئة. وكانت صادرات الامارات والسلع التي يعاد تصديرها بلغت قيمتها اجمالا 209.6 مليار دولار العام الماضي. وقال على هامش منتدى عربي تركي في اسطنبول "الصادرات تشمل الذهب والالماس والبتروكيماويات والالمونيوم والصلب." واضاف قوله ان الواردات من المتوقع ان ترتفع ما بين سبعة وعشرة في المئة وقال ان هذه تشمل استيراد الالات والمنتجات الزراعية والسيارات. وكانت واردات الامارات بلغت قيمتها 193.5 مليار دولار في عام 2009. وقال الصالح ان الارقام تستند الى اداء الربع الاول. وكان الفائض التجاري للامارات في عام 2009 قد تراجع مع انخفاض الصادرات والواردات عن مستوياتها في عام 2008 نتيجة للازمة المالية العالمية.

تعليق

عناصر ميزان المدفوعات نظرا لطبيعة المعاملات الاقتصادية المتشعبة و المتشابكة لأي بلد مع بقية العالم الخارجي ، فإنه من الصعوبة حصرها و تدوينها بصورة منفردة في ميزان المدفوعات و لذلك يمكنه إعطاء بيان موجز لهذا الحكم من المعاملات و تدوينها في فترات و أقسام مستقلة يضم كل منها نوعا متميزا من المعاملات ذات الطبيعة المتشابهة و المتقاربة الأهداف، لذلك فإن ميزان المدفوعات يتركب من خمسة حسابات منها الحساب الجاري : يشمل هذا الحساب على جميع المبادلات من السلع و الخدمات و الذي يتألف من عنصرين: أ/الميزان التجاري: يتعلق بتجارة السلع أي صادرات السلع وواراداتها خلال الفترة محل الحساب و هو الفرق بين قيمة الصادرات و قيمة الواردات، و سمي أيضا ميزان التجارة المنظورة. ب/ميزان الخدمات: تسجل فيه جميع المعاملات الخدمية مثل خدمات النقل و التأمين و السياحة و الملاحة و الخدمات المالية .....إلخ، و يسمى بميزان التجارة غير منظورة (تجدر الملاحظة أن 70% من التجارة الدولية هي تجارة خدمات).

المصدر: : رويترز

37 % من أراضي التملك الحر في دبي للهنود والسعوديين

تصدر الهنود قائمة العشرة الكبار للمستثمرين الأجانب في سوق العقارات بدبي من حيث مساحة الأراضي وقيمة الوحدات في نفس الوقت بنسبة بلغت 19%، وذلك حسب تقرير "سي بي ريتشارد أليس" . ويمتلك الهنود والسعوديون 37% من الأراضي المتاحة للتملك الحر في دبي . واحتل السعوديون المركز الثاني من حيث مساحة الأراضي بنسبة 18%، والبريطانيون ثالثاً بنسبة 14%، والكويتيون رابعاً 11%، والباكستانيون خامساً 10%، والبحرينيون سادساً 9%، والإيرانيون 7%، والمستثمرون من سلطنة عمان بنسبة 5%، والقطريون 4%، وأخيراً الإردنيون بنسبة 3% . أما من حيث القيمة فاحتل البريطانيون المركز الثاني بنسبة 17%، بينما جاء السعوديون ثالثاً 14%، وكل من الكويتيون والباكستانيون 10%، والإيرانيون بنسبة 9%، والعمانيون 6%، وجاء كل من المستثمرين الروس والقطريون والبحرينيون في المرتبة الأخيرة بنسبة 5% .

المصدر: : الخليج

أزمة اليورو

تعد اليونان هي المسؤول الأول عن الضعف الذي أصاب (اليورو) في الوقت الحالي . ولا شك أن عجز الحساب الجاري الحالي لدى اليونان والذي بلغ 14% من الناتج المحلي الإجمالي يُعَد الأضخم في منطقة اليورو بعد نظيره القبرصي . فبحلول نهاية عام 2009 كانت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي قد توقفت عند 113%. وبعد أن بات من المتوقع أن يتجاوز العجز في عامنا هذا 12% من الناتج المحلي الإجمالي المتضائل ، فإن نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي سوف ترتفع إلى أن تتجاوز 125% بحلول نهاية عام 2010. وهي النسبة الأعلى على الإطلاق في منطقة اليورو. كانت استجابة المستثمرين لهذا الموقف بمحاولة الخروج من اليورو، والابتعاد بشكل خاص عن ديون الحكومة اليونانية . وكان لزاماً على اليونان أن تقدم لهم أسعار فائدة أعلى بشكل متزايد في محاولة لإقناعهم بالبقاء. ففي شهر يناير كانت علاوة الفائدة 2,73 نقطة مئوية نسبة إلى الدين العام الألماني . وإذا استمرت هذه العلاوة فسوف تضطر اليونان إلى دفع 7,4 مليار يورو إضافية في هيئة فوائد سنوية على دينها الذي بلغ 271 مليار يورو، مقارنة بما كانت لتدفعه بموجب معدل الفائدة الألمانية. والمشكلة ليست في علاوة الفائدة نفسها، بل في الخطر الداهم المتمثل في احتمالات عجز اليونان عن إيجاد ما يقرب من 53 مليار يورو لتسديد أقساط ديونها المستحقة في عام 2010، ناهيك عن المبلغ الإضافي الذي يُقَدَّر بنحو30 مليار يورو لتمويل الدين الجديد الناتج عن العجز المتوقع في الميزانية. لقد حلت الكارثة باليونان لأن حكومتها خدعت شركاءها الأوروبيين لأعوام بإعلان إحصائيات زائفة. ولكي تتأهل للالتحاق بعضوية منطقة اليورو فقد أكدت الحكومة اليونانية أن العجز في ميزانيتها لم يتجاوز 1,8% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1999 - وهو ما يقل كثيراً عن سقف الـ3% من الناتج المحلي الإجمالي الذي حددته معاهدة ماستريخت.

والآن نعلم أن ذلك الرقم لم يكن له أي أساس من الواقع. وبعد أن طُبِعَت أوراق اليورو بزخارف يونانية ووزِّعَت، ذكرت هيئة الإحصاء الأوروبية "يوروستات" في تقرير لها أن العجز في الميزانية اليونانية كان 3,3% في عام 1999. ورغم ذلك فإن الرقم المعدل كان أيضاً مفرطاً في السخاء، وفي وقت لاحق تراجعت عنه اليوروستات. واليوم لا توجد لدينا أرقام رسمية عن العجز في الميزانية في عام 1999، وهو العام الذي استند إليه الاتحاد الأوروبي حين اتخذ قراره بشأن التحاق اليونان. وكانت التقارير الصادرة عن اليونان في عام 2009 مضللة على نحو مماثل، حيث قفزت من 5% من الناتج المحلي الإجمالي إلى 12,7% بعد تدقيق اليوروستات. والواقع أن الأرقام الرسمية كانت غير جديرة بالثقة إلى الحد الذي جعل اليوروستات مضطرة إلى الإعراب عن "تحفظها على البيانات التي ذكرتها اليونان بسبب الشكوك بشأن الأرقام التي أعلنتها السلطات الإحصائية اليونانية" - وهو توبيخ قاس بلغة بيروقراطية. وعلى هذا فإن ما حصلت عليه اليونان هو ما كانت تحاول تجنبه بالضبط من خلال بياناتها المراوغة: أو الارتفاع في الفوارق في أسعار الفائدة على سندات الحكومة اليونانية. لقد سمح هذا النوع من الخداع لليونانيين بالتمتع بسنوات طيبة عديدة. فمنذ التحاقها بعضوية منطقة اليورو في عام 2001 ازداد الإنفاق على الرعاية الاجتماعية بمعدل سنوي كان أعلى من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 3,6 نقطة مئوية. وطبقاً لإحصائيات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فإن معاشات التقاعد في اليونان، والمتاحة بعد 15 عاماً فقط من العمل، بلغت 111% من متوسط الدخل الصافي. وفي المقابل، كان متوسط مستوى معاشات التقاعد في ألمانيا حوالي 61% من متوسط صافي المكاسب بالنسبة للأشخاص الذين عملوا لمدة 35 عاماً على الأقل.

والحق أن المحاولة اليونانية لخلق بحور من الحليب والعسل من خلال الإفراط في الاقتراض كانت مروعة. وإذا لم يأت الدعم من الخارج فسوف تضطر اليونان إلى الإعلان عن قرار رسمي بتأجيل دفع الديون المستحقة عليها، وبالتالي الإعلان عن أنها لن تسدد سوى جزء فقط من ديونها، كما فعلت المكسيك والبرازيل في عام 1982 وألمانيا في عام 1923 ثم في عام 1948. غير أن بلدان منطقة اليورو الأخرى لن تسمح بإفلاس اليونان بسبب خشيتها من تأثير الدومينو الأشبه بما حدث بين البنوك بعد انهيار ليمان براذرز في عام 2008. فإذا أفلست اليونان فهذا يعني أن المستثمرين من مختلف أنحاء العالم سوف يفقدون ثقتهم في استقرار البلدان الأعضاء الأضعف في منطقة اليورو، وأولها أيرلندا، ولكن أيضاً البرتغال وإيطاليا وأسبانيا. وإذا عجزت هذه البلدان عن سداد ديونها فقلصت من إنفاقها، فمن المرجح أن نشهد ركوداً عالمياً جديدا. وبالطبع، قد تترك بلدان الاتحاد الأوروبي اليونان تحت رحمة صندوق النقد الدولي، الراغب في المساعدة والقادر عليها - شريطة تنفيذ الحكومة لبرنامج تقشف مالي صارم. ولكن العديد من الساسة في منطقة اليورو ينظرون إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي باعتباره علامة على الضعف ويفضلون أن تتحمل بلدانهم العبء بنفسها. من بين الأسباب الأخرى التي تجعلنا نرجح قدوم المساعدة من بلدان منطقة اليورو هو أنها سوف تتحمل حصة ضخمة من الخسائر اليونانية على أية حال. فقد وُضِع الدين اليوناني العام في نظامها المصرفي الخاص، وهو النظام المدين للبنك المركزي الأوروبي من خلال إصدار اليورو. وإذا أفلست الدولة اليونانية فإن البنوك اليونانية أيضاً سوف تفلس، وسوف يضطر البنك المركزي الأوروبي إلى شطب مطالباته ضد هذه البنوك، وتحمل مسؤولية ما يقرب من ستة مليارات يورو. وبما أن البنك المركزي الأوروبي ينتمي إلى كل بلدان منطقة اليورو، فإنها سوف تتحمل جميعها الخسارة.

إن الحديث عن مساعدة اليونان أسهل من مساعدتها بالفعل، وذلك لأن الاتحاد الأوروبي لا يملك تفويضاً باتخاذ مثل هذه الخطوة. بل إن الأمر على العكس من ذلك، فالمادة 125 من معاهدة ماستريخت تستبعد صراحة عمليات الإنقاذ، وتقضي بأن المسؤولية عن التزامات حكومات الاتحاد الأوروبي لا تقع على عاتق الاتحاد الأوروبي ولا على عاتق بلدانه الأعضاء. بل إن بعض البلدان أصرت على إضافة فقرة تقضي بعدم الإنقاذ كشرط لاشتراكها في اليورو، وذلك خشية أن يصبح بوسع البلدان الأوروبية المدينة، من خلال التصويت بالأغلبية، أن تستبيح أموال البلدان الأكثر ازدهاراً، الأمر الذي من شأنه أن يولد انطباع الخطر الأخلاقي الذي قد يقوض استقرار الاتحاد الأوروبي. وتظل هذه المخاوف سارية حتى اليوم. لذا فإن المساعدة الثنائية تبدو وحدها الاحتمال الممكن، على أن تتم في ظل التنسيق من قِبَل الاتحاد الأوروبي، وأن تقترن بالإشراف القوي من جانب الميزانية اليونانية والمكتب الإحصائي اليوناني. ولقد انفصل المكتب الإحصائي اليوناني بالفعل عن الحكومة، وسوف تتمتع الهيئة الإحصائية الأوروبية بحق الإشراف المباشر على الإحصائيات اليونانية الرسمية.

وعلى نحو مماثل، فإن اليونان سوف تخسر سيادتها بدرجة كبيرة بعد أن يفرض الاتحاد الأوروبي ضوابطه المباشرة على كل القرارات الخاصة بالميزانية والتي تتخذها الحكومة اليونانية. ولكن في هذا الربيع، وقبل أن تنطلق القضايا الأولى المهمة المتعلقة بالديون اليونانية، فسوف يتعرف العالم على الحل الذي اختارته أوروبا. من الجدير بالذكر ان وزير الخارجية الكويتي الشيخ محمد الصباح قال إن المصارف المركزية في دول مجلس التعاون الخليجي الموقعة على معاهدة الاتحاد النقدي، تقوم بدراسة تداعيات أزمة اليورو على مشروع العملة الخليجية الموحدة. ووقعت السعودية والكويت وقطر والبحرين على معاهدة الاتحاد النقدي بينما انسحبت سلطنة عمان والإمارات من المشروع. وكان الشيخ محمد الذي ترأس بلاده الدورة الحالية لمجلس التعاون قال الاحد إن دول المجلس ستأخذ «وقفة» للتفكير في تداعيات أزمة اليورو قبل المضي قدماً في مشروع الوحدة النقدية الخليجية. قال إن «وقفة لا تعني التوقف». وخلص إلى القول «نحن نحاول التعلم من أخطاء» الأوروبيين و»سنمضي قدماً في مشروع الوحدة النقدية وإنما نريد أن نكون متأكدين من أخذ الدروس من الدراما اليونانية، وعندما نضغط على زر التشغيل في المرة المقبلة، سنسير بشكل أسرع وبثقة أكبر». ونفى مسؤول خليجي بارز، صحة الأنباء التي ترددت حيال وجود اتفاق خليجي يقضي بتجميد مسار الوحدة النقدية الذي تشارك فيه أربع دول هي السعودية والكويت والبحرين وقطر، وذلك بسبب ظهور أزمة في منطقة اليورو.